بعد معاناة وحرمان وتشرد

جمعية عراقية لحماية الاطفال من الاستغلال

بغداد / سعدي السبع

تعرضت الطفولة العراقية على مدى سنوات طوال إلى الكثير من حالات الحرمان وانعدام الرعاية المناسبة جراء ما مر به المجتمع العراقي من ظروف قاسية سببتها الحروب ليكونوا الاطفال بعدها ضحايا فقدان الرعاية الاسرية والتفكك الاسري وسوء المعاملة وعدم توفر السكن الملائم مما أدى ذلك إلى تشرد بعضهم في الشوارع هرباً من عوائلهم ليدخلوا في خطة دائرة الجنوح وارتكاب الافعال غير القانونية كما ان انخراط بعض الاطفال تحت الظروف الاقتصادية الصعبة ميادين العمل وهم ما زالوا باعمار صغيرة قد يعرضهم إلى الاستغلال وإلى آثار نفسية واجتماعية.

اف إنسانية نبيلة

وبعد سقوط النظام السابق ظهرت مؤسسات المجتمع المدني لتعمل بفاعلية لتحقيق أهداف تخدم مسيرة العراق الجديد ونشطت جمعيات ومنظمات إنسانية تطوعية لتقدم رعايتها إلى شرائح مختلفة من المجتمع العراقي ومن تلك الجمعيات "جمعية حماية الاطفال من الاستغلال" التي أسست بمبادرة إنسانية من قبل مجموعة من الخيرين والميسورين من اجل تحقيق أهداف نبيلة وسامية.

وعن أهداف وبرنامج عمل هذه الجمعية التي وجدناها تختلف عن الكثير من الجمعيات التي انبثقت مؤخراً وهي تسعى إلى غايات ومنافع شخصية تحت لافتات ومسميات إنسانية"!! وصحية حدثنا المهندس ثامر بنيه موسى الساعدي قائلاً: جمعية (حماية الاطفال من الاستغلال) هي جمعية مستقلة غير حكومية تسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية لخدمة المجتمع ورعاية الاطفال العراقيين وتمنعهم من كل اشكال الاستغلال والانحراف والتشرد وتنفيذ مشاريع ايوائية واجتماعية وثقافية ومساعدة الاطفال على مواصلة دراستهم وتبين الطاقات المبدعة ودعمها واستخدام مواهبها داخل العراق وخارجه وكذلك تقديم الدعم للاطفال المرضى والايتام وفاقدي الرعاية الاسرية ومساعدة العوائل العراقية المحتاجة لتنشئة ابنائها تنشئة صحيحة بتوفير الظروف المناسبة لمنع تسرب الاطفال من العائلة والمدرسة ويستفيد من انشطة الجمعية اطفال الارامل والمشردون والذين لا مأوى لهم واطفال العوائل المحتاجة.

مراكز ومساكن ايوائية واشار إلى أن من برامج الجمعية إنشاء مراكز ومساكن ايوائية للاطفال وتأمين مستلزمات رعايتهم اجتماعياً وتربوياً وصحياً ومن خلال ملاكات متخصصة ومن ذوي الخبرة كما ستقوم الجمعية بزيارات إلى دور الايتام والاصلاح ومعاهد الصم والبكم والمعوقين في بغداد والمحافظات لتقديم الدعم والمساعدة إلى جانب ذلك ستقوم الجمعية بفتح المراكز الصحية والتقنية ووسائل التأهيل المهني والمراكز الترفيهية وقاعات للعروض السينمائية والمسرحية والفنية والمساهمة بدعم الاصدارات والمطبوعات الخاصة بالاطفال.

خضير الميي

بريمر يلتقي مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني

البحث في تعديل القرار ٤٥ الخاص بتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية

ممثلو المجتمع المدني: بعضهم طالب بتخصيصات مالية .. وآخرون الدوا على الستقلالية المالية واغلبهم قلقون من تدخلات الحكومة

ان صدور القرار (٤٥) من سلطة الائتلاف والخاص بتسجيل المنظمات غير الحكومية ادى الى قيام العديد من المنظمات غير الحكومية، بتقديم مقترحات مفادها تعديل او الغاء هنا وهناك من بنود القرار.ولغرض سماع صوت المنظمات غير الحكومية التقى الحاكم المدني في العراق بريمر عددا من ممثلي هذه المنظمات غير الحكومية يوم الاثنين الماضي ٤/٢٦ المناقشات لتشمل مواضيع غير القرار (٤٥).في البدء قال بريمر: نحن في دور الاتجاه نحو الديمقراطية التي ستطبق بكل معانيها السنة القادمة، وللمرة الاولى في العراق ستجري الانتخابات لاختيارحكومة وكاتبي الدستور ومن اهم النقاط الفلسفية في هذا الموضوع هو التداول السلمي للسلطة بدلا من تمركزها، وكما حدث، بيد شخص واحد لتجعل منه طاغية، والمنظمات غير الحكومية سيكون لها دور مهم في ذلك لأنها جزء مهم من يخفف الصدمة بين الحكومة والافراد.

بغداد -حميد طارش

البحث عن الحصانة

ثم دارت الاسئلة والمناقشات بين المجتمعين حين ابتدأها السيد عبد الكريم جاسم رئيس جمعية حقوق الرياضيين العراقيين قائلاً هناك ثلاث نقاط مهمة اود طرحها وهي:

١ ـ تخصيص مالي في الميزانية لبناء هيكلية المنظمات.

٢. ان يكون للمنظمات دور في التعيين للاختصاصا ت المتعلقة بنشاطها.

٣. ان يُعطى للمنظمات دور في حل النزاعات الداخلية لما لها من الاستقلال في وجهة النظر السياسية حيث يمكن ان يؤهلها الى جهة مقبولة من قبل اطراف النزاع وكما يحدث الآن في العراق.

اما السيد نزار الراوي/ من جمعية الفنون البصرية فقال: ان عمل المنظمات غير الحكومية يقوم على استقلالها عن الحكومة في ذلك نقاط قوة ونقاط ضعف وسأركز على نقاط الضعف وهي:

١. التسجيل سيكون عامل ضغط من الحكومة على المنظمات.

٢. ضرورة ايجاد نقاط اتصال واضحة مع الوزارات واصحاب القرار لتجنب المنظمة العمل على كسب رضا الحكومة او الوزارة او حزب الوزير.

٣. التفكير بالابتعاد عن دعم الحكومة، لضمان الاستقلالية، واقتصار الدعم على امور مثل عمليات الاتصال وخدمات الانترنيت والسفر وما شابه.

اما السيد ابراهيم الادريسي رئيس جمعية السجناء الاحرار فقال:

١. تناول القرار (٤٥) في مواده مسألة حل الجمعيات من قبل المدير الأداري ووزارة التخطيط وهذا يتطلب اعطاء الحق للجمعيات للطعن في قرار الحل امام المحاكم.

٢. ضرورة النص على اعطاء حصانة للجمعيات في حالة نقدها لأعمال الحكومة.

٣. اعطاء الحق للمنظمات للدخول الى الوزارات والدوائر الرسمية ذات الاختصاص المشابه لاختصاص الجمعية من اجل التنسيق والمتابعة بشأن قضية ما.

٤. تخصيص ميزانية مالية مستقلة للجمعيات من اجل القيام بأعمالها.

الدّعم لا يقلل من الاستقلالية

ثم تحدث السفير بول بريمر للاجابة عن بعض التساؤلات حيث قال من الضروري ان يكون للجمعيات التأثير على الحكومة والديمقراطية ستكفل ذلك اما الحصانة للجمعيات فهي موجودة، بشكل عام، في القانون الانتقالي وستكون فرصة لكم اكبر عند كتابة الدستور الدائم.

ثم تحدثت السيدة اروى عبد الله كاظم من (تجمع منظمات غير الحكومية) قائلة:

١. اصدار القانون يكون هدفه بناء المنظمة وليس العكس.

٢. تخصيصات مالية عامة جنب الى جنبا مع التمويل الذاتي سيساعد المنظمة على القيام باعمالها.

ثم تحدث السيد احمد الفتلاوي من مركز حقوق الانسان في النجف قائلاً:

١. هل ستكون هناك صلاحية بموجب القرار (٤٥) لتعديل النظام الداخلي للمنظمات؟

٢ ـ الانهاء الالزامي للمنظمات غير الحكومية بسبب انتهاكها الخطر يجب تحديد الانتهاك الخطر.

٣. المنظمات في العالم تخضع للقانون وتقبل المساعدات الحكومية ولا يمكن في جميع الاحوال التأثير على عملها او استقلالها، وانا عملت مع منظمة الصليب الاحمر لمدة ثلاث سنوات وكنا نتلقى الدعم المالي من الحكومة السويسرية وحكومات اخرى ولم يؤثر ذلك على استقلال عملنا.

الاستفادة من التجربة الكردية

وهنا تدخل السفير بول بريمر بالاجابة قائلا: انا ايضاً رئيس منظمة غير حكومية، انتميت لها بعد احالتي على التقاعد قبل المجيء اليكم، واعرف تماماً ضرورة التمويل للمنظمات غير الحكومية وآراؤكم متباينة حول الدعم من الحكومة اولا لكني افضل ان يكون من غير الحكومة ويمكن الاستفادة من التجربة الكردية في عملكم.

ثم تحدث مثنى عبيدة من جمعية اعانة المعوقين عن ضرورة تهيئة المناخ الافضل للمنظمات لتقديم الخدمات واعتماد الشفافية في معرفة عمل الوزارات.

اما الدكتور شاكر رئيس جمعية الاطباء العراقيين فقال: ان مجال عمل المنظمات غير الحكومية هو مجال ثالث بعد مجالي الحكومة والقطاع الخاص وهذا المجال حديث التكوين ويعاني افراده من قلة الخبرات ونقص في المكاتب والاماكن وهم لا يعرفون الى اين يذهبون بل حتى الحكومة تنظر إليهم انهم مجموعة من الافراد تريد التدخل في شؤونها (شؤون الحكومة).

واجاب السفير بول بريمر دائماً يوجد توتر بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، خاصة في حالة ممارسة نفس العمل من الحكومة والمنظمة، لكن يجب القبول بذلك وهذا صحي ويجب الاستمرار بالعمل.

وتحدثت ممثلة الرياضة الشبابية عن الحاجة الى الخبرات والمخاوف من انعدام الامن وتأثيره على تقدم المنظمة في عملها واضافت قائلة ليلة امس لم انم انا واطفالي بسبب التهديد بوقوع معركة بين عراقيين وآخرين من جنسيات مختلفة فهذا اثر عليّ والغيت بسببه جميع برامجي.

العمل الطوعي

ثم تحدث السيد حسين الموسوي رئيس اللجنة العليا لحقوق الانسان عن عمل الجمعيات الطوعي وضرورة ان يحظى باحترام الجميع وعن مخاوف المنظمات من الحكومة قال يمكن ان يحدث التعسف في استعمال الحق من قبل الحكومة تجاه المنظمات لكن الديمقراطية ستكفل الحماية للمنظمات وقال كان يجب ان يُعطى دور للمنظمات في اجتماعات الاخضر الابراهيمي ودورها في حل الازمات الداخلية وذلك لما لديها من كفاءات تكنوقراط يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً ونحن لاحظنا في كتابة القانون الانتقالي بعض الثغرات التي كان يمكن تلافيها.

ثم اجاب السفير بول بريمر عن ذلك بالقول: الابراهيمي سيرجع بعد اسبوعين ويمكن اللقاء به وهناك مساومات في القانون الانتقالي ويمكنكم الغاؤها في كتابة الدستور الدائم.

ثم تحدثت رئيسة جمعية الصداقة العراقية الامريكية عن مسؤولية الجمعيات التأريخية في تطوير بلدانهم عن طريق نشر الحب والصداقة والاخوة بين الشعوب.

وتحدث السيد ابراهيم الادريسي رئيس جمعية السجناء الاحرار عن عدم الاهتمام بذوي الشهداء (المعدومين على ايدي النظام المباد لاسباب سياسية وطائفية وعرقية) والسجناء السياسيون لم يلقوا التعويض المادي والمعنوي وحتى قرار (٥١) الخاص باعادة المفصولين السياسيين لم ينفذ والآن صدر قراركم باعادة البعثيين ونحن بحكم عملنا في الجمعية سمعنا من المتضررين من النظام المباد بان اعادة البعثيين هو بسبب بعض العمليات الارهابية التي نفذوها.

القرار (٥١) اتخذ بدون دراسة

واجاب السفير بالقول طلبت من مجلس الحكم ومنذ (١٠) اشهر ان يعدّوا برنامجا لتعويض اسر الشهداء والسجناء (للاسباب المذكورة) لكن لم يقوموا بأي عمل بهذا الاتجاه ولم يقدموا لي برنامجا لذلك.

اما القرار (٥١) فقد اتخذ بدون دراسة وبشكل عشوائي فرفضته لهذا السبب واضرب لكم مثالا واحدا فقد جاء (اربعة مدراء عامون) مفصولون وذلك للعودة الى نفس المنصب في نفس الدائرة. فهل يقبل هذا.

اما اعادة البعثيين فلا وجود للايدلوجية البعثية ولا مكان لهم في الحكومة القادمة لكن قصدنا الابرياء منهم والتي تم تأخيرهم بسبب البط في عمل هيئة اجتثاث البعث وسأقترح محكمة مختصة للعمل باستئناف البعثيين السابقين لأعمالهم وذلك لانعدام الدوافع السياسية لديها.

ثم تحدث السيد عبد الكريم جاسم رئيس جمعية حقوق الرياضيين العراقيين طالبا الجواب من السفير حول دور المنظمات غير الحكومية في حل الازمات الداخلية التي تعاني منها البلاد وقال اني ادعو جميع المنظمات غير الحكومية باعتباري المدير العام لدائرة رعاية الشباب للاتصال بالدائرة وتلقي المساعدات والاستفادة من مراكز الشباب والاتصال بالعالم الخارجي من خلال الرسائل التعريفية.

المساهمة في حل الازمات

واجاب السفير بول بريمر لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً بارزاً في حل هذه الازمات وكانت ناجحة في ذلك من خلال تجارب عالية لكن اطراف النزاع الحالي لا يقبلون اي دور من هذا النوع واعتذر من حرمانكم للقيام بهذا الدور.

وتحدث ممثل المنظمة الديمقراطية عن اعطاء دور للمنظمات في المراسة الديمقراطية ومعرفة مصير السجناء وحوادث الانتهاك لحقوق الانسان العراقي على قوات التحالف وهذا يكون له تأثير معنوي كبير لمنظماتنا حيث ستكون مقبولة اكثر في اوساط المجتمع نتيجة هذا النشاط.

واجاب السفير نحن نرحب بأي دور يمكن ان تلعبوه في تحسين التفهم والشفافية بين التحالف وافراد المجتمع وتوجد مصلحة مشتركة في ارساء الديمقراطية ومكافحة الارهاب.

مقترحات سلطة التحالف

وخلال اللقاء طرح رئيس اللجنة المكلفة بتعديل القرار (٤٥) الخاص بالمنظمات غير الحكومية جملة من المقترحات التي هي موضوع البحث حيث قال:

لقد قامت سطة الائتلاف المؤقتة بمراجعة وتعديل القرار رقم ٤٥ الذي ينظم عمل كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية العاملة داخل العراق، ونحن نسعى الى جمع المقترحات المقدمة من مجتمع المنظمات غير الحكومية بشأن مسودة القرار المعدلة للتأكد من الحصول على افضل صورة للقرار قدر الامكان.

وفيما يلي ملخص للتعديلات المقترحة للقرار علماً ان مسودة القرار المعدلة لا يزال العمل جاريا بها، ونحن نرحب بالتعليقات الاضافية المقدمة من مجتمع المنظمات غير الحكومية وفي نفس الوقت نعمل على تحسين تلك المسودة.

تعريف المنظمات غير الحكومية: توضح مسودة القرار المعدلة بدقة انواع المنظمات غير الحكومية التي سيتم تنظيمها، حيث تنظم المسودة وتحدد الجمعيات (المنظمات ذات الاشتراك، والمؤسسات (المنظمات غير المشاركة التي تدير الملكية بدون مشاركين).وهذه هي الاشكال القانونية للمنظمات المدنية التقليدية.

الأهداف والانشطة: تم تعديل البند رقم (١١) من القرار المرقم ٤٥ ليبين بوضوح ان الاهداف المقبلة للمنظمات غير الحكومية تتضمن جميع الاهداف القانونية.

ستستمر المنظمات غير الحكومية على مواصلة انشطتها الاقتصادية لدعم اهدافها غير الربحية.

النشاطات السياسية: توضح مسودة القرار المعدلة بالسماح للمنظمات غير الحكومية بالاشتراك في البحوث والتعليم والاعلام والدفاع عن القضايا ذات الاهتمام العام، وبضمنها نقد الحكومة. وعلى كل حال، فأن الاهداف والنشاطات القانونية للمنظمات غير الحكومية سوف لن تشمل حملات جمع التبرعات للمرشحين او الاحزاب او القيام بحملات دعم او معارضة المرشحين للمناصب السياسية.

المنظمات غيرالرسمية: توضح مسودة القرار المعدلة بان حرية المنظمات محمية ويمكن للأشخاص الانضمام بشكل غير رسمي وبدون تسجيل، لتنفيذ اهدافهم، وستكون فوائد الشخصية القانونية، على كل حال، محفوظة للمنظمات غير الحكومية المسجلة (أي ستتمكن المنظمات غير الحكومية حصراً بالعمل باستخدام اسمها الخاص بها، وكمثال على ذلك، لفتح حساب في بنك او لأغراض التعاقد، بدلاً من استخدام اسماء الافراد الذين ينظمون لهذه المنظمة).

متطلبات التسجيل: تم تسهيل متطلبات التسجيل، مع الغاء عدد من المتطلبات التفصيلية في النسخة الاصلية للأمر رقم ٤٥. كما يجري التعامل مع كل المنظمات غير الحكومية المحلية والاجنبية بالتساوي، على الرغم من ان المنظمات غير الحكومية الاجنبية ستكون مطالبة بتقديم بعض المعلومات الاضافية الاخرى التي تكشف عن تسجيلها في بلدانها الاصلية.

الحكم الداخلي: توضح مسودة القرار المعدلة المعايير الدنيا للأدارة الداخلية داخل المنظمات غير الحكومية، لتشجيع هذه المنظمات على ادارة شؤونها الداخلية بشكل جيد.

ومثال على ذلك، يوفر القرار الآن الدليل للمنظمات غير الحكومية الذي يتضمن الاحكام القانونية التي يجب على المنظمات اتباعها في وضعها الحالي.

الاشراف على المنظمات غير الحكومية: تم تسهيل متطلبات الاشراف على المنظمات غير الحكومية بضمنها عمليات التدقيق والمراجعة. وستكون هنالك حاجة الى رفع تقارير سنوية وليست فصلية. وتم الغاء متطلبات التشاور مع الوزارات ذات العلاقة قبل ان تبدأ المنظمة غير الحكومية برامجها وكذلك تقليص صلاحيات الوزارة فيما يخص الاشراف على شؤون المنظمات غير الحكومية.

الانهاء الالزامي للمنظمات غير الحكومية: في مسودة القرار المعدلة، تتحد الظروف التي يتقرر بموجبها الانهاء الالزامي لعمل المنظمات غير الحكومية ضمن حالات انتهاك المنظمات للقوانين بشكل خطر. بالاضافة الى ذلك، تم اضافة اجراءات حماية للمنظمات غير الحكومية المعرضة لاجراءات الانهاء الالزامي، ما عدا في حالات التهديد الخطر بالاساءة الى الجمهور. وتم اضافة اجراءات استئناف لهذه المنظمات كذلك.التداول السري للمعلومات المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية: تسعى مسودة القرار المعدلة بتناول اهتمامات وانشطة المنظمات غير الحكومية بشأن التسجيل العام، بشرط ان المعلومات الموجودة في السجل العام ستتضمن اسم المنظمة غير الحكومية ونوع المنظمة وتاريخ التسجيل فقط. كما ويسمح للمنظمات غير الحكومية بتقديم المعلومات التي تراها سرية مرفقة بطلب لتداول هذه المعلومات بشكل سري.بند انتهاء سريان القرار: لا ينص القرار على موعد لايقاف العمل به عند انتقال السلطة الحكومية من سلطة الائتلاف الى الحكومة العراقية الانتقالية. لذا سيبقى القرار نافذاً بعد نقل السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤.

رغم تطورات الحداث وتردي الوضع المن

منظمة ويرجايلد (طفل الحرب) تواصل مهامها الانسانية في الناصرية

الناصرية ـ حسين كريم العامل

وصلت مؤخراً إلى مقر منظمة وير جايلد (طفل الحرب) ٢٥٥ خيمة لتوزيعها على المتضررين من الفيضانات التي اجتاحت مؤخراً مناطق كرمة بني سعيد والطار ومناطق أخرى قريبة من الأهوار.. ذكر ذلك للمدى السيد محمد المسعودي (تونسي الجنسية) المدير الميداني لمنظمة طفل الحرب في العراق وقال:لقد تم تجهيز المجالس البلدية بالخيم والجلكانات لتوزيعها على المتضررين حيث ستوزع قريباً (١٥٠) خيمة في ناحية كرمة بني سعيد و(٥٥) خيمة في العكيكة و(١٠) خيم في الطار كما تم تزويدهم بـ (٤٠) جلكان ماء لغرض توزيعها في ناحية الكرمة.

بناء سداد ترابية

واضاف إن العمل ما زال يتواصل لانجاز سدتين ترابيتين أحداهما في الطار والأخرى في كرمة بني سعيد. حيث تعمل ٥٠ سيارة قلاب اضافة إلى الشفلات والمهندسين منذ الشهر الثالث من هذا العام لانجاز هاتين السدتين اللتين تبلغ مجموع اطوالهما (٣,٥) كم وبأرتفاع (٤) أمتار ومن المقرر إنجازهما في شهر حزيران من العام الحالي. كما إن هناك خطة لإنشاء سدتين أخريين في مناطق الأهوار التابعة لفضاء سوق الشيوخ أحداهما بطول ٣كم والأخرى بطول ١,٥كم إضافة إلى خمسة جسور للمشاة مقترح إنشاؤها في ناحية الكرمة أرسلت مخططاتها إلى مقر المنظمة وستتم الموافقة عليها قريباً.وأشار السيد المسعودي إلى كيفية اختيار المشاريع قائلاً - بعد الاستماع إلى آراء المسؤولين والمواطنين والأطلاع على خطط مشاريعهم المقترحة تتم مخاطبة الجهات المانحة لدراسة تلك المشاريع والموافقة عليها حيث إن المنظمة لا تفرض مشروعاً معيناً، وإنما المشاريع يختارها العراقيون أنفسهم والمنظمة عليها التمويل والتنفيذ فقط.

إنتاج ٨٠ الف رغيف

عن المشاريع الأخرى قال لقد تم مؤخراً تسليم الفرن الاوتوماتيكي إلى وزارة التجارة مع مواد تكفي لانتاج الخبز لمدة سنة وهي الطحين والزيت والسكر والملح والخميرة. حيث ينتج الفرن (٨٠) ألف رغيف خبز يومياً واتفقنا مع وزارة التجارة على أن توزع (٧٠٠٠) رغيف منها مجاناً على المستشفيات ودور الايتام وبعض العوائل الفقيرة على أن يباع المتبقي بسعر (٢٥) ديناراً للخبزة الواحدة لغرض تغطية نفقات العمال والوقود وإدامة المكائن. وهذه هي أول هدية تقدم من منظمة إنسانية إلى وزارة التجارة حسبما قالوا لنا. كما إن الموافقة قد حصلت ورصدت الأموال لتنفيذ مشروع إعادة وتأهيل (٤) مراكز للشباب وتجهيزها بالكومبيوترات وكاميرات الفيديو والمعدات ومكائن الخياطة. إضافة إلى تأهيل ساحات كرة القدم وكرة السلة في تلك المراكز. إلا إن الاحداث الاخيرة حالت دون افتتاح مركزين لايواء الأطفال المشردين في الناصرية والبصرة والتي كان من المؤمل افتتاحهما في نيسان الماضي مؤكد أ مواصلة المنظمة لأعمالها الإنسانية وتقديمها للمساعدات على الرغم من الظروف غير الطبيعية.

تشغيل ٢٧٠ عاملاً

وقال سنباشر قريباً بتشغيل ٢٧٠ عاملاً لمدة اربعة أشهر بالاتفاق مع دائرة الري لتنظيف ضفاف الانهار من الأوساخ. إضافة إلى ٥٠ عاملاً آخر لمكافحة البعوض وذبابة الرمل الناقلة للحمى السوداء وقد ناقشنا خطة العمل مع المؤسسات الصحية وسنبدأ العمل بعد أيام. كما إن هناك مشروعاً صغيراً لتوفير مستلزمات لمسرح الدمى بقيمة (١,٩٥٠) مليون دينار تنوي إنشاءه أحدى الفرق المحلية وهذا البرنامج حصلت الموافقة عليه ومرتبط تنفيذه بحصول هذه الفرقة على بناية خاصة بتنفيذ المشروع.وعن عود ة كادر المنظمة الاجنبي الذي غادر العراق بعد المصادمات الأخيرة قال لا عودة للكادر الذي خرج إلا بعد استتباب الأمن ونحن حالياً نواصل العمل بالكادر العراقي وبمساعدة اثنين من الاجانب العاملين في المنظمة الذين رفضوا المغادرة ولم نتوقف عن العمل سوى اسبوع واحد واصلنا بعدها العمل رغم قلق المركز العام في لندن على العاملين في المنظمة. وإن عدم شعور العاملين في المنظمة بالخوف جاء لمعرفة الناس بطبيعة عملنا وتعاونهم الجيد معنا.

جمعيات خيرية تدعم عملنا

وعن مصادر تمويل المنظمة قال: منظمة طفل الحرب لم تستلم المال من أمريكا أو C.B.A وإنما تتلقى الدعم من الجمعيات الخيرية والمنظمات الانسانية ومنظمة الأمم المتحدة فمثلاً مشروع إيواء الاطفال المشردين مدعوم من اليونسيف. إضافة إلى تخصيصات المنظمة أما مشروع السداد فجرى تنفيذه بمساعدة المفوضية العليا لغوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة..كما إن هناك عدة فرق فنية تقوم بتمويلنا مثل فرقة نجوم البوب وفرقة بول مكارنتي فهما تقومان بأنتاج الأقراص تحت أسم (أمل العراق) لدعم المنظمة.

رابطة المعاقين في ميسان ... نشاطات طوعية.. ومعاناة كبيرة تعرقل مهامها الانسانية

ميسان / محمد الحمراني

واحدة من أهم الروابط الإنسانية، التي تشكلت في محافظة ميسان بعد سقوط الدكتاتور هي رابطة رعاية المعاقين تأسست بجهود شخصية من قبل مجموعة من الأشخاص وجرت انتخابات في هذه الرابطة تكللت بفوز عبد الناصر عبد الأمير رئيساً وهي تهدف إلى تفعيل واقع المعاق ومحاولة اخراجه من عزلته ولان بلدنا خاض حروباً مريرة تحت ظل سلطة صدام القمعية فقد خلقت هذه الحروب حشوداً من المواطنين المعاقين الذين اصبحوا اليوم بلا ناصر ولا معين... إذن من يدافع عن حقوقهم؟... وكيف يمكن ترميم الجانب النفسي لديهم؟مثل هذه الأسئلة وأسئلة أخرى طرحناها على طاولة عبد الناصر عبد الامير رئيس الرابطة.

البحث عن حلول

في البدء شخص بعض المعاناة، التي يعيشها اعضاء الرابطة فقال إن هناك عائلة تتكون من خمسة افراد جميعهم مصابين بمرض (وهن العضلات الوراثي) اي (الشلل) والمشكلة الكبيرة إن هولاء يعيشون على مساعدات الناس الأخيار ولم تتصل بهم اي جهة خيرية ولديهم كرسي متحرك واحد فكيف ستكون العودة لو ارادوا أن يتحركوا معاً لزيارة صديق أو الذهاب إلى المستشفى؟وعن الحالات الأخرى، التي تشرف عليها الرابطة قال إن لدينا حالات مرضية لمعاقين يحتاجون إلى العناية من قبل المؤسسات الصحية العالمية والمنظمات الإنسانية. روي لي قصة أحد المعاقين الذي يعاني من بتر إحدى اطرافه العليا وساقه اليمنى ويعاني من فقدان نسيجي في ساقه اليسرى وقال بأن هذا المواطن كلفني بأن أبعث رسالة إلى المسؤولين في وزارة حقوق الإنسان في العراق متضمنة هذا السؤال: هل بأمكانكم المساهمة في حل مشاكلي؟. وكذلك روى لي السيد عبد الناصر حكاية المواطن (علي)، الذي فقد ساقه في الانتفاضة الشعبانية وكانت والدته ترعاه مدة ٥ سنوات، خاصة بعد أن استهلكت عربته ولم يعد بأمكانه شراء عربة وتأزم وضعه النفسي بعد ذلك خاصة بعد وفاة امه.... مثل هذه الحكايا ينتشر الكثير منها بين ملفات رابطة المعاقين.. إنها حكايات لكائنات من لحم ودم وليست شخصيات كارتونية..

من يقف معهم ومن يعينهم في حل مشكلاتهم؟

هذا ما يقولونه دائماً في سرهم ولكن في الأغلب تترك الأجوبة إلى اوقات غير معلومة.

امنيات على الطاولة

السيد عبد الناصر قال إن قضية المعاق العراقي، قضية كبيرة ويجب التوقف عندها ودراستها جيداً ونحن نتمنى أن تتوفر وسائل العيش الكريم للمعاق من خلال دراسات علمية وميدانية تطرح على المسؤولين في الدولة، ليحصلوا المعاقون على حقوقهم اسوة بابناء الدول المجاورة.

وحين سألته عن احتياجات اعضاء الرابطة اجاب: إننا نحتاج إلى كراسي متحركة حديثة ومراكز للعلاج الطبيعي وكذلك بعض الأطراف الأصطناعية والمراكز الترفيهية والأجتماعية وكذلك دعم المعاق برواتب شهرية لتسهم في دعم الواقع الاقتصادي لهذه الشريحة المظلومة.

مع انتهاء حكومة صدام يجب ان نسهم في دعم كل الشرائح التي تعاني من مؤثرات تلك الحقبة الكارثية ومن ضمنها شريحة المعاقين.

إذن رابطة المعاقين في ميسان لم يصلها اي دعم من اي منظمة إنسانية أو زاره حكومية وهي تعاني الاهمال منذ اللحظة الأولى لتأسيسها.

السيد عبد الناصر عبد الامير ومن خلال جريدة (المدى) يبعث برسالة إلى من لديهم القدرة على المساعدة أن يسهموا في دعم المعاقين (ضحايا صدام).